

وزارة الإسكان قررت إعادة النظر في ارتفاعات المباني بالمدن الجديدة.. وبتعبير أدق السماح بإضافة طوابق أخرى لهذه المباني.. القرار مثل صدمة لخبراء التخطيط والبيئة والتنسيق الحضارى رغم ربطه بجذب الاستثمارات وتحقيق أقصى استفادة من هذه

المدن التي كلفت الدولة المليارات.. وحذروا من تحولها إلى مناطق عشوائية خلال سنوات معدودة لنعود ونبكي على اللبن المسكوب ونلعن القبح وتلوث البيئة اللذين صنعناهما بأيدينا مثلما حدث في المهندسين والدقي ومدينة نصر!!

نحن ندق أجراس الخطر.. قبل صدور القرار الرسمى

العشوائيات.. تزحف على المدن الجديدة

وزارة الإسكان تسمح بتعليق المباني بحجة جذب الاستثمارات!!

تحقيق: أبوخنجر عبد الحميد



الوزارة من جانبها قالت كلاما سمعناه كثيرا.. التعليق يشترط لها أن تسمح الأساسات بذلك وفقا لتقرير مهندس استشارى!! والمعنى فتح باب جديد للتلاعب! يقول د. أحمد خالد علام - أستاذ التخطيط العمرانى بجامعة الأزهر - أن



السماح بزيادة ارتفاعات المباني فى المدن الجديدة قرار غير مدروس ولم يؤخذ فيه رأى الخبراء المتخصصين وفى حالة تنفيذه سوف تتحول المدن

الجميلة المخططة إلى مناطق عشوائية! يضيف أن ارتفاعات المباني فى جميع دول العالم تنقسم إلى ثلاثة أنواع الأول فيلات من طابق أو اثنين والثانى عمارات بدون مصعد وتتكون من أرضى وأربعة طوابق والأخير بمصعد ويزيد ارتفاعه على أربعة طوابق. أوضح أن مساحات الأراضى التى تم إنشاء المدن الجديدة عليها فى مصر والتخطيط الحضارى لها شجع على بناء الفيلات والعمارات التى لا تتعدى

هذه المباني الجميلة سوف تتوه وسط العشوائيات

٤ طوابق وأى خروج عن هذا التخطيط يسمح بإضافة ارتفاعات للمباني القائمة يعتبر تخريبا لها. أكد أنه فى الدول المتقدمة لا يستطيع أى مسئول فيها ادخال أية تعديلات على المدن التى تم تخطيطها ولو مؤقتة مثل إزالة جزء من حديقة عامة لأنه يعتبر تعديلا على المعالم المميزة لها.. يشير د. محمد إبراهيم عبد الباقى - أستاذ مساعد التخطيط العمرانى ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والعمارة بجامعة عين شمس - إلى أن تنفيذ قرارات التعليق على المباني التى تم إنشاؤها أو تخصيصها يعد

ونموذج صارخ وملتوث بجميع أشكاله. يضيف أن قرارات وزارة الإسكان بالسماح بإضافة ارتفاعات للمباني القائمة بالمدن الجديدة يؤدى إلى فقد لمصادقية المواطنين فى أجهزة الدولة وأن القرارات تتغير بتغير الأشخاص.. لذلك فالمقبول فقط هو تطبيق قرار زيادة ارتفاعات المباني بهدف جذب الاستثمارات على الأراضى التى لم يتم تخطيطها أو تخصيصها بهذه المدن وأن تكون بعيدة تخطيطيا عن النظم الأخرى للمباني ليكون لكل منها خصوصيته. الدكتور مجدى علام - خبير البيئة

يرى أن المدن الجديدة تم تخطيطها وإنشاؤها طبقا لنظم التخطيط العمرانى من حيث عدد الطوابق والمساحات التى يتم البناء عليها وكذلك الشروط البيئية السليمة وأى تغيير فى المواصفات ينعكس سلبيا على البيئة برفع معدلات التلوث بجميع أنواعه. يطالب المسئولين عن هذه المدن برفع أيديهم عن الجمال والبيئة الصحية الموجودة فى هذه المدن والتي افتقدناها فى القاهرة وعواصم المحافظات المدن الكبرى خاصة بعد ارتكاب أخطاء الخضراء

السماح بالارتفاعات تخريب للتخطيط العمرانى

خبراء التخطيط والتنسيق:

للأسف.. نكرر التجربة الفاشلة للمهندسين والدقي ومدينة نصر

وزارة الإسكان: هدفنا التنمية.. واسترداد المليارات التى أنفقتها الدولة!!

وعدم الالتزام بالفصل بين المصانع والمسكن بمسافة ٥ كيلو مترات.

تشويه الطابع المعمارى

حذر سمير غريب رئيس مجلس إدارة الجهاز القومى للتنسيق الحضارى.. من تحويل المدن الجديدة إلى ما يشبه العشوائية القديمة بسبب الأخطاء التى ترتكب فيها سواء فى التصميم الخارجى أو الاعلانات وأخرها إعادة النظر فى الارتفاعات. ترفض الهندسة سهير حواس - رئيس الإدارة المركزية للدراسات بالجهاز القومى للتنسيق



تصوير: هيثم صبرى

الحضارى زيادة الارتفاعات بالمباني القائمة لاتها تشوه الطابع المعمارى والحضارى لهذه المدن ولكن إذا كان المقصود تطبيق ذلك على الأمتداد العمرانى المستقبلى فهذا ممكن لأن تطبيقه على المباني القائمة مستحيل ويعد مأساة إحياء المهندسين والدقي ومدينة نصر والتى انتهت إلى شكل عشوائى استقرزى.. لذلك كان الأولى أن تتعلم من الدول المتقدمة التى تضع دراسات متكاملة لإنشاء المدن الجديدة ولا يستطيع أى مسئول أو جهة مهما كانت الظروف تغيير معالم المدن لأنهم يجترمون القانون.

أما المهندس حسين الجبالى - وكيل أول وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية فقد أكد أن هيئة المجتمعات العمرانية وأجهزة المدن الجديدة تقوم



د. أحمد خالد



د. مجدى علام

بدراسة عن إمكانية زيادة ارتفاعات المباني القائمة فى ضوء قدرة المرافق الحالية والطاقة الاستيعابية لها مستقبلا بشرط أن تستطيع المباني تحمل الارتفاعات وفقا لشهادة المكاتب الاستشارية. أوضح أن الهدف من زيادة الارتفاعات هو تشجيع الاستثمارات

وجنبها لهذه المدن تحقيق للاستفادة



المشاكل بالجملة.. فى سوق العبور! شكوى من ارتفاع رسوم دخول وخروج البضائع

مشكلة تملك التجار للمحلات كبديل عن محلاتهم بسوق روض الفرج حيث يرفض محافظ القاهرة تنفيذ الحكم القضائى بأحققتهم فى تملك المحلات.

رغم مرور سنوات على إنشائه وتشغيله مازال سوق العبور يعاني مشاكل مزمنة منها ارتفاع قيمة رسوم الدخول والخروج للبضائع وعدم حسم